وثائق

حول وجود حزب شيوعي في الكويت

نشوء الحزب استجابة واعية لضرورة تاريخية

ما يعرضه «المثقفون الماركسيون المستقلون» لا يستند الى تحليل معمق للتركيبة الاجتماعية

مقولة «وجود طبقتين عاملتين في الكويت» استنتاج خاطىء وغير طبيعي

«وجود حزب شيوعي في الكويت» قضية تعرضت للجدل والنقاش كثيراً على مدى السنوات الماضية، خاصة في صفوف «المثقفين الماركسيين المستقلين» الذين كانوا يعارضون قيام هذا الحزب بحجة عدم وجود طبقة عاملة مبلورة وبالتالي عدم وجود صراع طبقي في الكويت.

حزب اتحاد الشعب في الكويت، عالج هذه المسألة من خلال الوثيقة التالية:

هل وجود حزب شيوعي في بلد كالكويت مسألة واقعية؟.. هذا السؤال سبق ان اثاره نفر من «المثقفين الماركسيين المستقلين» في بلادنا.

وينطلق هؤلاء عند طرحهم لهذا السؤال من «نظراتهم» لواقع المجتمع الكويتي والقائلة «بعدم وجود الطبقات والصراع الطبقي في الكويت» و «خصوصية المجتمع الكويتي وعدم امكانية تحليله على اساس طبقي بل وحتى عدم امكانية معرفة كنهه».

حيث يعارضون بين «نظراتهم» هذه وبين امكانية وضرورة وجود الحزب.

ان ما يعرضه هذا النفر من «المثقفين الماركسيين المستقلين» لا يستند الى تحليل معمق للتركيبة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والسياسية في الكويت بقدر ما يستند الى الانبهار امام ما يسميه البعض منهم « بخصوصية المجتمع النفطي» التي جعلت الكويت في نظرهم بلداً ومجتمعاً يقع خارج قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية ويتطور بمعزل عن العملية التاريخية التي يشهدها العالم.

ونحن بالطبع لا نشاطر هؤلاء «نظراتهم» هذه. حيث ان المجتمع الكويتي كأي مجتمع طبقي آخر منقسم الى طبقات اجتماعية، ويشهد بالضرورة صراعاً طبقياً ولا يمكن لنا ان ننظر اليه بمعزل عن قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية او ان نضعه خارج اطار العملية التاريخية الجارية.. كما اننا لا نسلم بالنظرة «اللاادرية» القائلة بعدم امكانية معرفة وتحليل الواقع الكويتي على اساس طبقي بحجة تعقده.

الانعكاسات الاجتماعية للنفط:

ينظر «مثقفونا الماركسيون المستقلون» الى النتائج والانعكاسات الاجتماعية لانتاج وتصدير النفط الخام والايرادات المتأتية عنه، والى الامكانيات المادية الضخمة المتوفرة عند الدولة والتي تستطيع بواسطتها تلبية بعض المطالب وبالتالي «طمس» الصراع الطبقي والتخفيف من حدته والتغطية على بعض التناقضات الاجتماعية، وما يرافقها من ميول ونوازع استهلاكية سائدة اجتماعياً، ينظرون اليها نظرة وحيدة الجانب، وخصوصاً من زاوية ما يمكن تسميته باتساع فرص «الحراك الطبقي» بين الكويتيين وذلك من خلال ما سمي بعملية «اعادة توزيع الثروة» بالمتأتية من ايرادات بيع النفط الخام عن طريق العمليات الحكومية الواسعة لاستملاك الاراضي والعقارات وبيوت

ANNASHRA-16
١٩٨٦/٣/١٠

السكن الخاص بتعويضات نقدية ضخمة بلغت في الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٨٤/٨٣ ما مجموعه ٢٩٦٠ مليون دينار كويتي (١٠ مليار دولار امريكي)، وعن طريق فورة المضاربات على الاسهم التي شهدتها الكويت في اواسط السبعينات مرة وثانية في بداية الثمانينات والتي توقفت مع ازمة سوق المناخ، وهي التي استفادت منها قلة من كبار المضاربين.

الا اننا يجب ان نلاحظ في المقابل ان قنوات الانفاق الحكومي قائمة على اسس غير عادلة لتوزيع الدخل والتصرف بالثروة القومية.. وان عملية «اعادة توزيع الثروة» لم تجر بمعزل عن فعل احد القوانين الموضوعية للرأسمالية وهو تمركز رؤوس الاموال وبالتالي تجمع الثروة والقوة الاقتصادية بين ايادي تتناقص يومياً.

كما ان فرص «الحراك الطبقي» بين فئات السكان الكويتيين قد ضاقت كثيراً، ولم يعد الامر ميسراً كما كان عليه سابقاً للانتقال الى مستوى طبقي اعلى بسبب استملاك عقار او مضاربة اسهم.

واذا ما نظرنا الى نتائج سياسة الانفاق الحكومية سنجد انها ادت الى نمو رأس المال المالي والربوي والعقاري واتساع نشاط الكمبرادور، وهذا مما ساعد على خلق فئات اجتماعية «ريعية» لا تقوم بأي وظيفة مفيدة اجتماعياً تتمثل في: الارستقراطية العشائرية الحاكمة والطغمة المالية والوكلاء التجاريين وكبار ملاكي العقارات، وهي القوى الاجتماعية المهيمنة على المقدرات الاقتصادية للبلاد.. وان ادى هذا ايضاً الى نمو فئات برجوازية مرتبطة بالانتاج المحلي رغم ما تشكوه من ضعف، وفئات متوسطة من البرجوازية تعاني من مزاحمة غير متكافئة، واتساع صفوف الفئات البرجوازية الصغيرة. وهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على تدني المستوى المعاشي العام لفئات واسعة من السكان في الكويت، نستطيع ان نعرض اهمها والمتمثلة في:

- انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الكويت خلال الفترة ما بين اوائل الخمسينات الى عام ١٩٧٥ بمعدل ٢،٥٪ سنوياً.
- ان المرتبة التي تحتلها الكويت بالنسبة لبقية دول العالم في مستوى الحياة المادية هي الدولة ٦٣، والرقم القياسي لنوعية الحياة المادية في الكويت هو بحدود ٧٤٪، رغم ارتفاع متوسط الدخل الفردي.
- ارتفاع تكاليف الحياة، حيث ارتفع الرقم القياسي لنفقة المعيشة من عام ١٩٧٨ (وهو سنة الاساس حيث يساوي الرقم الاساس ١٠٠) الى ١٣٢،٥ في سنة ١٩٨٢. (١)

وجود «الطبقة العاملة في الكويت» حقيقة موضوعية

وهناك انعكاس اجتماعي هام للنفط يتجاهله «مثقفونا الماركسيون المستقلون» في نظرتهم وحيدة الجانب لتأثيرات النفط.. وهو ان اكتشاف وانتاج النفط في الاربعينات كان له اثره الكبير في تشكل اسلوب الانتاج الرأسمالي «التابع» وتكون طبقات اجتماعية جديدة على انقاض التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية ما قبل الرأسمالية التي كانت سائدة قبل اكتشاف وانتاج النفط، وكما استنتج واحد من ابرز الكتّاب الاجتماعيين في منطقة الخليج وهو د. عبد الهادي خلف «فان احد اهم نتائج دخول الصناعة النفطية في بلدان الخليج العربية، واحد اهم انعكاساتها الاجتماعية، هو بروز نواة الطبقة العاملة وبدايات حركتها المنظمة» (٢).

بروز الطبقة العاملة في الكويت:

لقد ترافق اكتشاف النفط وبدء انتاجه مع تفاقم ازمة كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي، وهذا ما اثر على اهم قطاعات الانتاج التقليدية حينذاك: صيد اللؤلؤ وتجارته.

فمع بدء نشاط الاستكشاف والتنقيب عن النفط واستخراجه التحق الالوف من البحارة والرعاة الذين هجروا فروع الانتاج التقليدية الى العمل لدى مقاولي توريد العمال المحليين المتعاقدين مع شركة نفط الكويت ولاحقاً للعمل مباشرة في الشركة التي وظفت في مستهل اغسطس ١٩٤٦ مبالغ ضخمة من استثمار حقل البرقان ولبناء وسائل نقل وشحن النفط، ثم تبعتها لاحقا في عام ١٩٤٨ شركة الزيت الامريكية المستقلة (الامينويل) وهكذا برزت الى الوجود نواة الطبقة العاملة..

وقد عانت الطبقة العاملة الفنية من نير الاستغلال الواقع عليها، ومن قساوة ظروف عملها.. وتكونت بوادر الوعي العفوي لديها وخصوصا للنضال من اجل تحسين شروط عملها واجورها.. وخاضت سلسلة من الاضرابات لتحقيق مطالبها في اعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ وسط ظروف قاسية تتمثل في الحظر المفروض على تشكيل النقابات واعلان الاضراب عن العمل.

ومع توسع مؤسسات الدولة ووظائفها الاجتماعية في بداية الخمسينات، فقد اتجهت اعداداً كبيرة من الايدي العاملة المحلية الى العمل في الادارات والمؤسسات الحكومية، وايضا فانه مع نمو قطاع المقاولات والتعهدات المحلية فتح المجال واسعا امام الايدي العاملة الماهرة من البلدان العربية والمجاورة للعمل في الكويت، وهذا ما ادى الى هجرة واسعة الى الكويت وتغير هائل في التركيبة السكانية، اذ بلغ عدد غير الكويتيين في احصاء عام ١٩٥٧ قرابة ٩٣ الف نسمة يشكلون ما نسبته ٤٥٪ من عدد السكان، وحسب معطيات احصاء ١٩٨٠ يبلغ عدد غير الكويتيين ٧٩٢ الف نسمة يشكلون ما نسبته ٥٨،٣٪ من عدد السكان وهذا ما اثر بالتالي على تركيبة قوة العمل والتي يشكل الكويتيون فيها ما نسبته ٢١،٤٪ في عام ١٩٨٠.

وتمارس البرجوازية والسلطة سياسة التمييز في صفوف الطبقة العاملة وفئات الشغيلة الاخرى ضد غير الكويتيين، مستهدفة احلال التناقض العنصري والاقليمي محل التناقض الطبقي، وشق وحدة الطبقة العاملة.. ولكن هذا لا يجب ان يقودنا الى استنتاج خاطيء غير طبقي يردده البعض ومؤداه «وجود طبقتين عاملتين في الكويت» واحدة كويتية واخرى غير كويتية.

لقد تأثر تطور الطبقة العاملة في الكويت حجماً وتركزاً ونوعية، بطبيعة التطور الرأسمالي الذي تخلقه الرأسمالية «التابعة»، والتخلف الاقتصادي من حيث تخلف القوى المنتجة المادية والبشرية، وبضيق القاعدة الانتاجية، وبالتطور الاحادي الجانب المتمثل في قطاع النفط ضعيف الصلة ببقية القطاعات الاقتصادية (باستثناء الصلة التمويلية)، وبأرتباط الاقتصاد الكويتي بعجلة النظام الرأسمالي العالمي واحتلاله موقعاً تابعاً في اطار التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، وادائه وظيفة متخلفة تقوم اساساً على تصدير المادة الخام (النفط) واستيراد كافة احتياجاته الاستهلاكية تقريبا، وايضا فقد تأثر تطور الطبقة العاملة في الكويت بضعف ومحدودية القطاع الصناعي مع اتساع القطاعات غير الانتاجية كالتجارة والخدمات.. وبأختلال التوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

وحسب معطيات احصاء ١٩٨٠ نجد ما يلي:

٤٩١٥٧٣ مجموع قوة العمل.

١٩٨٦/٣/١٠

٤٣٤١٧٠ العاملون بأجر لدى الغير،(منهم ٩٧٠٥٢ كويتياً).

٢٧٢٢٦١ المشتغلون بالمهن العلمية والفنية وعمال الانتاج والعمال العاديون والزراعة وتربية الحيوان.

٢٠٥٦٦٦ الموظفون التنفيذيون والكتابيون والمشتغلون بأعمال البيع والخدمات.

وعند توزيع قوة العمل حسب اقسام النشاط الاقتصادي نجد ان المرتبة الاولى يحتلها قطاع خدمات المجتمع والذي يعمل فيه ٢٢٠٢١٢، ثم قطاع التشييد والبناء ٩٧٠٤٤، فقطاع التجارة ويعمل فيه ٥٨٧٤٥، الصناعات التحويلية ويعمل فيه ٤٠٩٤٧، النقل والمواصلات ويعمل فيه ٣٠١٧٦، التمويل وخدمات الاعمال ويعمل فيه ١٢٧٠٧، ثم البقية في قطاعات اخرى.

ويجب ان نلاحظ ان تركز النواة الصناعية العالية انما يوجد في صفوف عمال النفط.

لقد استلزم تطور الطبقة العاملة وفئات الشغيلة الاخرى، وجود حركتها النقابية التي تدافع عن مصالحها، حيث اتجهت الطبقة العاملة الفتية الى تنظيم نفسها في جمعية العمال ذات الطابع التعاوني في عام ١٩٥١، ثم شكل عمال النفط في مستهل عام ١٩٥٣ مجلساً تأسيسياً لوضع المطالب العمالية ورفعها الى الحكومة وشركات النفط، كما ساهم وفد عن عمال النفط الكويتيين الاول مرة في اعمال المؤتمر العالمي الثالث للنقابات، ويشكل «المركز الثقافي العمالي» كصيغة شرعية للعمل النقابي في الخمسينات الى ان ظفرت الطبقة العاملة وفئات الشغيلة الاخرى بحقها في التنظيم النقابي الذي اقره دستور الكويت عام ١٩٦٢ ووفق احكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤، وتمر هذه السنة الذكرى السنوية العشرون لتأسيس الحركة النقابية العمالية الكويتية التي تضم الآن ١٤ نقابة واتحادين مهنيين يتوحدان في مركز نقابي وطني هو الاتحاد العام لعمال الكويت، ويبلغ مجموع عضوية الحركة النقابية العمالية (بأستثناء نقابتي الخطوط الجوية والبنوك) حسب معطيات الاتحاد العام في هذه السنة ٢٣٦٤٦ عضواً منهم ١٦٣١١ كويتياً. وقد اصبحت الحركة النقابية العمالية قوية جدية ولها دورها المتميز في الحياة العامة، ولها علاقاتها الواسعة مع الحركة النقابية العمالية العربية والعالمية.

وقد خاضت الطبقة العاملة وفئات الشغيلة الاخرى منذ تأسيس الحركة النقابية سلسلة من الاضرابات والتحركات المطلبية العامة والجزئية (٣).

الانفاق الحكومي قائم على اسس غير عادلة

او وجود الطبقة العاملة في الكويت كطبقة اجتماعية تنمو ويتسع حجمها هو اليوم حقيقة موضوعية لا تحتاج الى «اثبات وجود» من «مثقفينا الماركسيين المستقلين» بالرغم من كونها طبقة حديثة المنشأ وكون نواتها الصناعية محدودة العدد، بالرغم من ضعفها وتشكل غالبيتها من اقسام العمال الوافدين.

ولعله بعد هذا العرض الموجز يصبح من نافل القول التأكيد على تهافت نظرات «مثقفينا» المنبهرين «بخصوصية المجتمع النفطي» التي لا ننكرها ولكن لا ننظر اليها نظرة وحيدة الجانب.. وايضاً تهافت ادعائهم «بعدم وجود طبقات اجتماعية» والطبقة العاملة بالتحديد والتالي «نفي الصراع الطبقي في الكويت»..

قيام الحزب:

لم يكن قيام حزب الطبقة العاملة في الكويت في اوائل عام ١٩٧٥ نتاج رغبة ارادية او قرار ذاتي.. بل لقد توفرت له المقدمات الاجتماعية الموضوعية الضرورية.

ولقد اكدت مقدمة برنامج حزبنا على «ان بروز وتطور الطبقة العاملة في الكويت وتصاعد نضالاتها وتنامي وعيها، وحاجتها لقيادتها السياسية المستقلة، استلزم قيام حزبنا كحزب مستقل للطبقة العاملة يحمل نظريتها العلمية ويعبر عن مصالحها الشاملة، ويناضل في سبيل تحقيق اهدافها، وفي سبيل زيادة وعيها وتوطيد تنظيمها، وتعزيز دورها الطليعي في النضال الوطني الديمقراطي والاجتماعي الى جانب القوى الوطنية والديمقراطية الاخرى».

واذا كان هناك من يرى من بين «مثقفينا الماركسيين المستقلين» ان نشوء حزبنا تم في وقت «مبكر» تاريخياً ويتساءل عن مدى «واقعية» قيام الحزب. فأن هؤلاء يتجاهلون انه في ظروف تاريخية متنوعة فقد نشأت بعض احزاب للطبقة العاملة في بلدان معينة وفي فترات سبقت نضوج عملية التطور الموضوعية للطبقة العاملة، ولم يكن نشوء هذه الاحزاب في وقت «مبكر» تاريخياً غير ذي ضرورة او جدوى، بل كان لها دوراً بالغ الاهمية والايجابية في تطور الطبقة العاملة.

وبدون اية مبالغة في تقدير اهمية العامل الذاتي نستطيع القول ان وجود الحزب الذات مسألة لها استقلالها النسبي.. ففي اي مجتمع يمكن ان يتواجد عدد من العمال والمثقفين على درجة من الوعي كافية لتشكيل حزب، كتلبية واستجابة تتفق مع اتجاه التطور الجاري وليس كرغبة ارادية.. وهذا الامر اصبح اكثر امكانية بعد انتشار افكار الماركسية اللينينية على نطاق عالمي وبالذات في عصرنا الراهن عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية.

ان هذه العملية واقعية تماماً من زاوية التوافق العام بينها وبين اتجاه التطور الاجتماعي ومتطلباته. حيث ان فهمنا لمدى واقعية هذه العملية او تلك او هذا المطلب او ذاك لا ينطلق من مدى توافقه العام مع حالة عيانية محددة من الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهذه نظرة ساكنة للواقع.. بل اننا ننظر الى واقعية اي عملية او مطلب من حيث مدى توافقه العام مع اتجاه التطور الاجتماعي متطلباته.. وهذه هي النظرة الديالكتيكية التي ننطلق منها.

اخيراً، لقد كان نشوء حزبنا استجابة واعية لضرورة بتاريخية وتوفرت له بقدر مناسب المقدمات الاجتماعية الموضوعية والعوامل الذاتية الضرورية المساعدة على ذلك.. مع الاخذ بعين الاعتبار الخصائص والظروف المعقدة التي يتم فيها تطور الطبقة العاملة في الكويت وانعكاس هذا كله على وضع الحزب كحزب فتي.

والآن وبعد عشر سنوات من تأسيس حزبنا فقد اصبح وجوده يمثل حقيقة واقعة لا يستطيع احد انكارها او تجاهلها.

الهوامش

١- د. علي الكواري، «حقيقة التنمية النفطية»..«مجلة المستقبل العربي»، مايو ١٩٨١.

٢- د. عبد الهادي خلف، «النفط .. والحركة العمالية في الخليج..»، مجلة «الطريق» العدد ٤/٣ - آب اغسطس ١٩٨٠.

٣- من هذه الاضرابات والتحركات المطلبية: اضراب عمال النفط في يناير «كانون الثاني» ١٩٦٩، اضراب عمال شركة الأمينويل عام ١٩٧٣، اضراب عمال الموانيء عام ١٩٧٣، اضراب العاملين في البنوك يونيو ١٩٧٦، اضراب عمال الانتاج في شركة نفط الكويت يناير «كانون ثاني» ١٩٨٠، التحرك المطلبي الواسع لعمال النفط في يونيو - يوليو «حزيران - تموز» ١٩٨٤، واضرابات سابقة لعمال شركة الزيت العربية اليابانية في اوائل الستينات قبل حلها، واضرابات متفرقة لعمال شركات المقاولات..

ANNASHRA-18
١٩٨٦/٣/١٠